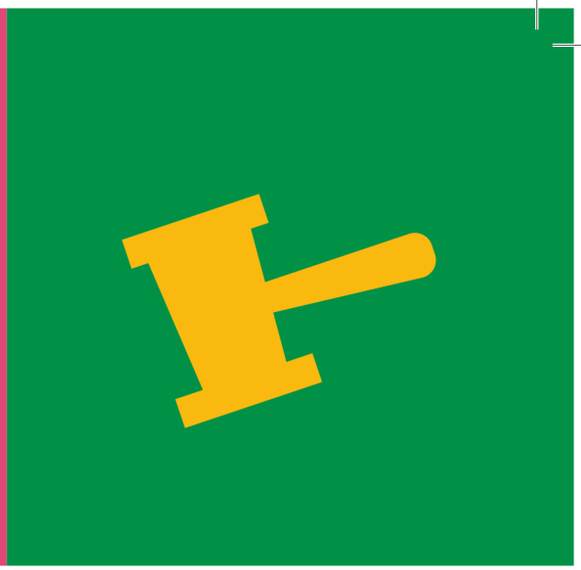

إرث مستدام

رؤى وأدلة من الاستثمارات الأولية لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات

موجز

ديسمبر **2025**

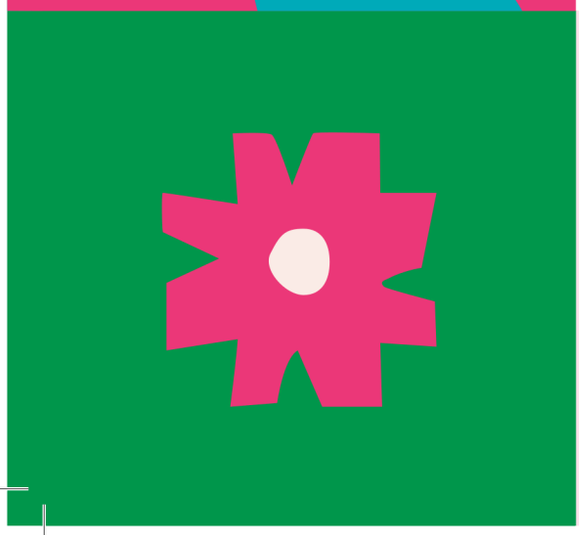

مبادرة
تسليط الضوء

معلومات أساسية

يُعدّ العنف ضد النساء والفتيات أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشاراً في العالم، إذ يتعرّض له ما لا يقل عن امرأة واحدة من كل ثلاث نساء خلال حياتهنّ[1]. وهو يشكّل أزمة عالمية في مجال الصحة العامة، تؤثر على الأشخاص من جميع الخلفيات وتترك آثاراً مستمرة على الصحة البدنية والاقتصادية والنفسية للناجيات وعلى رفاههنّ. يحدّ العنف ضد النساء والفتيات من مشاركة النساء والفتيات بشكل كامل وعلى قدم المساواة مع الرجال والفتيان في الأماكن العامة، ويشكل عائقاً رئيسياً أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في عام 2017، أطلقت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي "مبادرة تسليط الضوء" – وهي أكبر جهد عالمي موجّه للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات والنهوض بخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة. صُممت المبادرة من خلال نظريتها الشاملة للتغيير ونهجها الشامل لجميع أطياف المجتمع والحكومة ككل، بهدف معالجة الأسباب الجذرية للعنف ضد النساء والفتيات، وضمان أن تعيش النساء والفتيات، لا سيّما الأكثر تهميشاً، في مأمن من العنف. باستثمار 500 مليون يورو في الفترة من 2017 إلى 2023، حققت المبادرة نتائج مهمة في 26 برنامجاً قُطرياً وستة برامج إقليمية وبرنامجين لتقديم المِنح للمجتمع المدني في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والمحيط الهادئ ومنطقة البحر الكاريبي. واسترشدت البرامج بست ركائز أساسية لإعداد البرامج: القوانين والسياسات؛ وتعزيز الطابع المؤسسي؛ والوقاية؛ والخدمات الأساسية عالية الجودة؛ والبيانات؛ والحركات النسائية.[2] وقد أحدثت المبادرة خلال مرحلتها الأولى آثاراً تحويلية على سلامة المرأة وتمكينها وحقوقها – حيث ضاعفت معدلات الإدانة في 13 بلداً، وعززت 548 قانوناً وسياسةً، وقدمت خدمات الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي إلى ثلاثة ملايين امرأة وفتاة، وعززت التأثير لأكثر من 5,000 مجموعة معنية بحقوق المرأة. وتشير التقديرات إلى أنّ المبادرة نجحت في الحيلولة دون تعرّض 21 مليون امرأة وفتاة للعنف.[3]

مع إطلاق المرحلة الثانية من "مبادرة تسليط الضوء" في عام 2024 ونشر الجيل الثاني من برامجها، بات من الضروري دراسة استدامة النموذج الشامل للمبادرة ونتائجها. وقد أُعِدَّ هذا التقرير لدعم هذا الهدف وصُمِّم لغرضين رئيسيين: أولاً، تسليط الضوء على أفضل الممارسات ودفع النُهُج المستدامة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات؛ وثانياً، توضيح القيمة طويلة الأمد للاستثمار في برامج إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وأُنجز التقرير كتمرين تعليمي أكثر من كونه تقييماً رسمياً، ويهدف إلى توليد رؤى وأفكار استرشادية لتوجيه عملية إعداد البرامج في المستقبل.

يستعرض هذا التقرير مدى استدامة الإنجازات والنُهُج التي أرستها "مبادرة تسليط الضوء" بعد مرور عامين على اختتام المرحلة الأولى من برامجها. ويستند التقرير إلى رؤى مستقاة من استطلاعات ومقابلات افتراضية شملت 106 من أصحاب المصلحة، من الحكومات ومنظّمات المجتمع المدني، ومنظومة الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وشركاء آخرين. وشملت عملية جمع البيانات جميع برامج "مبادرة تسليط الضوء" المنفّذة خلال الفترة من 2017 إلى 2023.[4]

تحليل البيانات

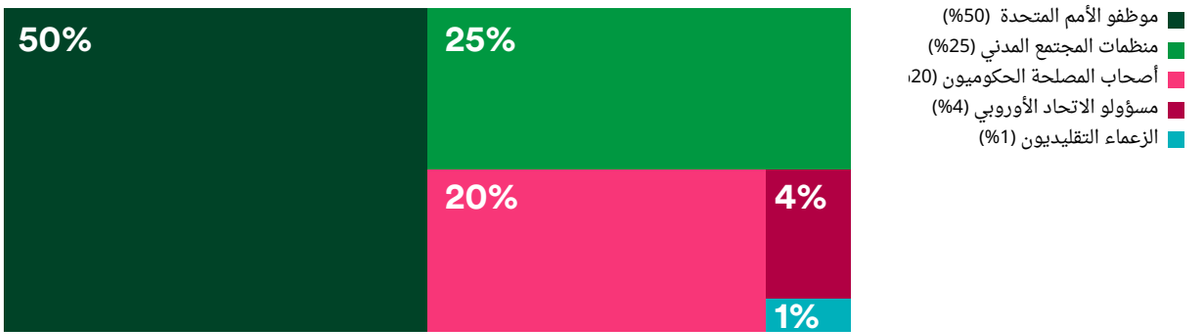

تم تحليل البيانات باستخدام نهجٍ تكراريّ للترميز بهدف تحديد الموضوعات والإنجازات المستدامة والعوامل التمكينية. وتم التحقق من النتائج بطريقة التثليث من خلال المقارنة بين وجهات نظر أصحاب المصلحة، ومراجعة الوثائق الثانوية، والتحقّق من النتائج لضمان دقّتها. ويسلّط هذا الموجز الضوء على أبرز النتائج الواردة في التقرير الرئيسي. كما ينصبّ تركيز الموجز على الإنجازات المستدامة والعوامل التمكينية والأمثلة البرنامجية، فضلاً عن التوصيات ذات الصلة بجميع العاملين في مجالات إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، والمساواة بين الجنسين، والتنمية.

تعريف الاستدامة: تشير الاستدامة إلى مدى استمرار تحقيق منافع صافية من التدخل، أو احتمال استمرارها مع مرور الوقت.[5] وفي هذا التقرير، تُفهم الاستدامة على أنها قدرة برنامج "مبادرة تسليط الضوء" على الحفاظ على الآثار والنتائج الإيجابية في منع العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له على المدى المتوسط إلى الطويل. وقد تم تحديد أدلة الاستدامة من خلال البيانات النوعية التي جُمِعت بعد عامَين من اختتام البرامج، وهو توقيت عملية جمع البيانات.

نهج "مبادرة تسليط الضوء" فيما يتعلق بالاستدامة

ترسي نظرية التغيير الشاملة الواردة في "مبادرة تسليط الضوء" الأساس لتحقيق إنجازات مستدامة. من خلال العمل عبر الركائز المترابطة والشراكة مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة، تعمل البرامج على تعزيز الملكية الوطنية وتقوية الأنظمة وإدراج أنشطة إنهاء العنف ضد النساء والفتيات ضمن هياكل وسياسات وخطط مستدامة. وانطلاقاً من إصلاحات الأمم المتحدة، صُمِّمت هذه المبادرة للانتقال من تدخلات متفرّقة ومحدودة النطاق في مجال إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، إلى نهج منسَّق يقوم على مبدأ "وحدة العمل في الأمم المتحدة" بما يضمن أثراً مستداماً.

خلال المرحلة الأولى من البرامج، تم تصميم العديد من الأنشطة مع مراعاة تحقيق الاستدامة. ورغم أنّ الضغوط الملحّة وحالة عدم اليقين التي رافقت جائحة كوفيد-19 قد حوّلت التركيز بعيداً عن الاستدامة في المراحل الأولى لتنفيذ البرامج، أفاد أصحاب المصلحة بأنّ الفِرق وضعت استراتيجيات وخططاً للاستدامة تُسهم في توجيه النُهُج المتّبعة على المدى الطويل.

الإنجازات المستدامة لـ"مبادرة تسليط الضوء"

أفاد أصحاب المصلحة من جميع البرامج القُطرية والإقليمية تقريباً **(97** في المائة) بوجود إنجازات ونواتج وأنشطة وأساليب عمل مستدامة[6]، وعبر جميع الركائز الست لإعداد البرامج. وكشف التحليل الموحّد عن تحقيق مكاسب مستدامة في الخدمات الأساسية (الركيزة **4**)، والقوانين والسياسات (الركيزة **1**)، والحركات النسائية (الركيزة **6**)، من بين أمور أخرى.

الإنجازات المستدامة الأكثر شيوعًا في جميع البرامج.

20 برنامجاً
ساهمت في تعزيز و/أو استدامة القوانين والسياسات والأطر المعنية بتحقيق المساواة بين الجنسين

17 برنامجاً
ساهمت في تعزيز و/أو استدامة العمل الجماعي من خلال الحركات النسائية والمجتمع المدني

21 برنامجاً
عملت على دعم و/أو استدامة توفير الخدمات الأساسية للناجيات من العنف

14 برنامجاً
ساعدت في استدامة و/أو توسيع نطاق استراتيجيات الوقاية التي تدعم الأعراف الاجتماعية الإيجابية

15 برنامجاً
أسهمت في تعزيز و/أو استدامة التنسيق والتعاون والمشاركة بين المؤسسات بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات

عوامل التمكين أثناء مرحلة تنفيذ البرنامج

- تعزيز المشاركة السياسية رفيعة المستوى، ولا سيّما من جانب رؤساء الدول ورؤساء الحكومات ومع الوزارات المختلفة
- إشراك المجتمع المدني بشكل هادف في تنفيذ البرامج وإدارتها
- إنشاء آليات تنسيق رسمية بين الحكومة والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني لدعم التعاون طويل الأجل
- الاستفادة من الجهود الحالية الرامية إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات وتوسيع نطاقها
- تعزيز النُهج ذات القيادة المحلية التي تشرك قطاعات متعددة
- تعزيز قدرات الموظفين والجهات الفاعلة المحلية، ولا سيّما في مجالات إعداد الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني، وصنع السياسات، وتقديم الخدمات.
- تضمين أنشطة البرامج ضمن الهياكل القائمة للخدمات الصحية والتعليمية والاجتماعية
- وضع استراتيجيات واضحة ومحددة الميزانية وخاضعة للمساءلة من أجل تسليم أنشطة البرامج
- بناء قدرة منظمات المجتمع المدني على رصد وتتبع الالتزامات السياسية
- تطوير استراتيجية الاستدامة منذ البداية وتحديثها بشكل متكرر
- إشراك مختلف أصحاب المصلحة في عمليات الاستدامة والانتقال

عوامل التمكين بعد إغلاق البرنامج

- تعبئة تمويل جديد لدعم الجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات
- مواصلة التعاون مع الزعماء التقليديين وأفراد المجتمع، بما في ذلك الرجال والفتيان والشباب
- مواصلة التعاون والتنسيق بين وكالات الأمم المتحدة
- مواصلة التنسيق والتنفيذ المشترك بين أصحاب المصلحة المتعددين وتوسيع نطاقه
- مواصلة تنفيذ برامج التدريب وتوسيع نطاقها واستخدام الإرشادات والأدوات الخاصة بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات
- توفير تمويل حكومي مستدام للأنشطة الرامية إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات
- انتقال ملكية أنشطة البرامج إلى الحكومات أو وكالات الأمم المتحدة أو منظمات المجتمع المدني أو المنظمات المعنية بحقوق المرأة

نتائج الاستدامة

الركيزة (1) – القوانين والسياسات: تركّز نظريةُ التغيير الخاصة بمبادرة "تسليط الضوء" على إصلاح السياسات في صميم عملها، إدراكاً للدور المحوري الذي تؤديه الحوكمة في تهيئة بيئة مؤاتية للجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وقد أفاد أصحاب المصلحة في 20 برنامجاً بأنّ القوانين والسياسات والأُطُر المتعلقة بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، التي أرستها أو دعمتها المبادرة، استمرّ تنفيذها بعد اختتام البرامج. كما شملت الإنجازاتُ المستدامة التأثير المتواصل لمنظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة في عمليات صنع السياسات وآليات المساءلة. وقد تحقّق النجاح من خلال المشاركة الحكومية متعددة المستويات والقطاعات؛ وصُنع السياسات بطريقة شاملة تضم مجموعة واسعة من المؤسسات التي تتجاوز الجهات الحكومية (مثل الجامعات والمدارس والقطاع الخاص)؛ إلى جانب الاستفادة من الزخم السياسي وإشراك أصحاب القرار رفيعي المستوى؛ وبناء مهارات الدعوة وشبكات التواصل لدى منظمات المجتمع المدني.

"في الاجتماعات الأولية حول "مبادرة تسليط الضوء"، عندما ذكرنا كلمة 'جنسي' أو 'العنف القائم على النوع الاجتماعي'... أبدت الحكومة تحفّظها... ولكن الآن أصبح استخدام هذا المصطلح أسهل. كان لمبادرة "تسليط الضوء" أثرٌ بالغٌ على العمل في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي."

↳ زميل من منظمة الأمم المتحدة في طاجيكستان

في المكسيك، ساهمت "مبادرة تسليط الضوء" في إصلاح القوانين الفيدرالية وقوانين الولايات، وساعدت في الوقت نفسه على تعزيز المؤسسات الوطنية والمحلية لتنفيذ الأنشطة الرامية إلى تعزيز المساواة للناجيات على المدى الطويل. في الفترة ما بين 2019–2023، دعمت المبادرة إصلاحات لأكثر من 31 قانوناً فيدرالياً و45 قانوناً على مستوى الولايات تتناول قضايا محددة مثل قتل الإناث والعنف الجنسي والاختفاء القسري. كما قدمت المبادرة المساعدة التقنية لصياغة التشريعات، ودعمت مناصرة منظمات المجتمع المدني، وساعدت المؤسسات على تنفيذ الإصلاحات. ولا تزال هذه القوانين تُطبّق، ما يوفّر حمايةً مستدامة للناجيات. وتواصل المؤسسات الحكومية التي عززتها "مبادرة تسليط الضوء"، بما في ذلك اللجنة الوطنية لمنع العنف ضد المرأة والقضاء عليه، ومكتب المدعي العام للجمهورية والمعهد الوطني للمرأة، تفعيل القوانين والسياسات التي تركز على الناجيات والتي جرى وضعها خلال البرنامج.

الركيزة (2) – تعزيز الطابع المؤسسي: تهدف "مبادرة تسليط الضوء" إلى ضمان إعطاء أولوية للنظم والمؤسسات الوطنية المعنية بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات بما يتجاوز دورة حياة البرامج. وقد أفاد أصحاب المصلحة في 15 برنامجاً بوجود مؤسسات وهياكل حوكمة أقوى، وتحسين التنسيق، وتعزيز القدرات لدى مقدمي الخدمات في قطاعات العدالة والشرطة والصحة والقطاعات الاجتماعية. كما أفادت التقارير بأنّ الإنجازات المستدامة شملت أيضاً استمرار الخطاب العام والسياسي، واستمرار تطبيق منهجية إعداد الموازنات المراعية للمنظور الجنساني. منذ البداية، أدرجت المبادرة تعبئة الموارد المحلية ضمن نموذجها، إدراكاً منها أنّ الاستدامة تعتمد على الاستثمار العام المحلي طويل الأمد. وفي أربعة بلدان (إكوادور، وليبريا، وترينيداد وتوباغو، وأوغندا)، يمكن ربط جهود المبادرة بشكل موثوق بمخصصات جديدة في الميزانية يبلغ مجموعها حوالي 50 مليون دولار أمريكي.[7] وقد تحقّق النجاح في هذه الركيزة من خلال فرق عمل فعّالة ومخوّلة للعمل على قضايا إنهاء العنف ضد النساء والفتيات؛ والعمل المتزامن على السياسات وآليات التنسيق لدعم وضع السياسات وتنفيذها؛ وتعزيز ملكية الحكومات للأدوات وبرامج التدريب؛ ووجود موظفين وقادة مدرَّبين تدريباً جيداً ويتمتعون بالمهارات اللازمة للتنفيذ.

"لا يزال تعزيز اللوائح التنفيذية المجتمعية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي مستمراً حتى الآن. لماذا؟ لأنّ جميع الهياكل المحلية التي تمكنا من إنشائها خلال مبادرة "تسليط الضوء" لا تزال قائمة."

ممثل عن إحدى منظمات المجتمع المدني في ملاوي ←

في بابوا غينيا الجديدة، عززت مبادرة "تسليط الضوء" عمليات رائدة في مجال إعداد الموازنات المراعية للمنظور الجنساني، ما أسهم في تأمين أول مخصّصات وطنية في الميزانية موجّهة إلى قضية إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.[8] وفي عام 2022، خصّصت الحكومة 2.24 مليون دولار أمريكي، وارتفع هذا المبلغ إلى 2.53 مليون دولار أمريكي في عام 2023 للأنشطة المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.[9] وبفضل الزخم المستمر وأنشطة الدعوة، اجتمع أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي بعد اختتام البرنامج لوضع أول سياسة جنسانية شاملة في بابوا غينيا الجديدة (2024–2034). وقد أرست المبادرة العمل الأساسي من خلال بناء الإرادة السياسية، وتيسير الزيارات رفيعة المستوى للأمم المتحدة، وتعزيز القدرات الوطنية في مجال إعداد الموازنات المراعية للمنظور الجنساني، وتعزيز النظم الحكومية لتمكين المتابعة طويلة الأمد للالتزامات.

الركيزة **(3)** – الوقاية: تعطي مبادرة "تسليط الضوء" الأولوية لإحداث تحول في المواقف والسلوكيات والأعراف الاجتماعية من أجل معالجة الأسباب الجذرية للعنف ضد النساء والفتيات. وقد أفاد أصحاب المصلحة في 14 برنامجاً بوجود استراتيجيات وقائية مستدامة أو مُوسّعة تُعزّز الأعراف الاجتماعية الإيجابية. وشملت النتائج المستدامة أيضاً ارتفاع الوعي العام بقضية القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، وزيادة مشاركة قادة المجتمع، وإدماج التربية الجنسية الشاملة في الأنظمة الوطنية، واستمرار مبادرات التمكين الاقتصادي للنساء وتعزيز قدرتهنّ على الصمود. وكان النجاحُ في هذا الصدد مدفوعاً بالدور الفعال الذي تضطلع به منظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني؛ وبتجريب استراتيجيات الوقاية مدعومة بأدلة موثّقة جيداً لتوسيع نطاقها؛ وبالتعاون مع الزعماء التقليديين.

في تيمور ليشتي، دعمت "مبادرة تسليط الضوء" وزارة التضامن الاجتماعي والإدماج في توسيع نطاق برنامج "هاميتين فاميليا" لتربية الأطفال في مواقع تجريبية جديدة، حيث يجمع البرنامج بين الجلسات الجماعية والزيارات المنزلية التي تزوّد الآباء والأمهات بالمهارات اللازمة لدعم نمو الطفل ومنع العنف. ويتميز البرنامج بتركيزه الفريد على معالجة الأسباب الجذرية للعنف داخل الأسر، حيث نُفِّذ من خلال تجربة النُهُج ومواءمتها بما يضمن تلبية الاحتياجات المحلية. ومنذ اختتام المبادرة في تيمور ليشتي، يواصل برنامج "هاميتين فاميليا" عمله ضمن إدارة الوزارة وبتمويل حكومي، مستفيداً من الموظفين الذين دُرّبوا من خلال المبادرة، فضلاً عن المواد التي وُضِعت في إطارها. وبفضل قاعدة الأدلة الخاصة بالبرنامج، وقابلية تعديله، وتصميمه المرتكز على المجتمعات، نجح البرنامج في أن يكون نموذجاً حكومياً مستداماً وقابلاً للتوسّع بهدف الوقاية من العنف.

الركيزة **(4)**– خدمات أساسية عالية الجودة: يُعدُّ تعزيز توافر الخدمات الأساسية، وتيسير إمكانية الوصول إليها، وتحسين جودتها لصالح الناجيات من العنف، أولويةً لجميع برامج "مبادرة تسليط الضوء". وقد أفاد أصحاب المصلحة في 21 برنامجاً بتحقيق تحسينات دائمة في الخدمات، واستدامة العمليات، وزيادة إمكانية الوصول إلى الخدمات المتعلقة بالعنف ضد النساء والفتيات، فضلاً عن تعزيز قدرات الموظفين. كما أشاروا إلى استمرار استخدام البروتوكولات ومسارات الإحالة وأنظمة إدارة الحالات التي وضِعت خلال تنفيذ البرامج. وقد تحقّق النجاح في هذه الركيزة بفضل القيادة الحكومية القوية؛ وتعزيز الخبرة في الخدمات المركّزة على الناجيات؛ والتعاون في تطوير الأدوات والمهارات؛ وإقامة الشراكات مع القطاع الخاص في تقديم الخدمات؛ ودمج المبادرات التجريبية في النظم الوطنية.

"لا نقول إنّ البرنامج قد انتهى، لأننا ما زلنا نواصل تقديم جميع الخدمات."

مسؤول حكومي في موزامبيق ↳

في طاجيكستان، دخلت "مبادرة تسليط الضوء" في شراكة مع وزارة الصحة لإنشاء 15 غرفة لدعم الضحايا داخل المرافق الصحية، ما يوفر للناجيات إمكانية الحصول على الدعم الطبي والنفسي والاجتماعي والمأوى قصير الأجل. وقد خضع أكثر من 300 مهني صحي و90 معلماً لبرامج تدريبية أعدتها المبادرة من أجل دعم تقديم الخدمات وتنفيذ البروتوكولات الموضوعة حديثاً. وبعد اختتام البرنامج، تم الحفاظ على الغرف الـ 15 جميعها ودمجها في المنظومة الصحية الوطنية في طاجيكستان، ولا يزال الموظفون المدرَّبون نشطين في مواقعهم. وتُجري الحكومة زيارات متابعة منتظمة وتقدم برامج تدريبية لتجديد المعلومات من أجل ضمان الحفاظ على مستوى المعرفة ودعم جودة الخدمات. وقد تحقّق هذا الإنجاز الدائم من خلال التعاون الوثيق بين منظومة الأمم المتحدة والوزارات الحكومية، إلى جانب دمج البروتوكولات في المنظومة الصحية في طاجيكستان بما يضمن اعتمادها كممارسة معيارية.

الركيزة **(5)** – البيانات: لقد أسهم التزام "مبادرة تسليط الضوء" بتعزيز أنظمة البيانات في تحقيق تقدّم مستدام في التصدي للعنف ضد النساء والفتيات على المدى الطويل. وأفاد أصحاب المصلحة بأنّ الاستثمارات التي قُدمت قد أدّت إلى تحقيق تحسينات مستدامة على مستوى جمع البيانات وتنسيقها وأنظمة إدارتها في 12 برنامجاً، ما دعم وضع السياسات القائمة على الأدلة، وعزّز الشفافية والمساءلة. كما أشاروا إلى الاستمرار في استخدام المعارف والأدلة والأدوات التي أنتجتها المبادرة لدعم أنشطة الدعوة، وصياغة السياسات، وإعداد البرامج التي تخدم قضية إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وشملت العوامل التمكينية للاستدامة بناء الأدوات والمهارات لمجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة؛ وتطوير أنظمة بيانات قابلة للتوسيع وتجريبها؛ وإدماج أهداف البيانات المتعلقة بقضية العنف ضد النساء والفتيات في الخطط الوطنية؛ وإنتاج بحوث رائدة تلقى صدى واسعاً لدى أصحاب المصلحة.

في ملاوي، دعمت "مبادرة تسليط الضوء" إطلاق مركز المرصد الوطني، إلى جانب بناء القدرات لمسؤولي المقاطعات. وبعد اختتام البرنامج، تطوّر المركز ليصبح عنصراً محورياً في استجابة ملاوي للعنف القائم على النوع الاجتماعي. فهو بات الآن يربط البيانات الواردة من وحدات الدعم المجتمعي والشرطة والمحاكم، وتوسّع من ست مناطق إلى اثنتي عشرة منطقة، مع وجود خطط للتغطية في جميع أنحاء البلد. كما أُدخلت سمات جديدة لتعزيز قدرات المركز وفعاليته. ويستند المركز إلى خوادم حكومية آمنة ومتوافقة مع الخطط الوطنية، وقد سجّل أكثر من 15,800 حالة عنف قائم على النوع الاجتماعي. وقد حظي بالتقدير الدولي بوصفه ابتكاراً رقمياً عالمياً. ويواصل المركز ازدهاره بفضل المسؤولية الحكومية الراسخة، واندماجه في الأنظمة الوطنية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي، وحصوله على الدعم المستمر من منظّمة الأمم المتحدة والجهات المانحة. وبفضل فعاليته المثبتة وقابلية تطويره والاعتراف الدولي بدوره، أصبح المركز نموذجاً رائداً للاستجابة المستدامة القائمة على البيانات لقضايا العنف ضد النساء والفتيات والتصدي له ومنعه.

الركيزة 6 – الحركات النسائية: تعمل "مبادرة تسليط الضوء" على تعزيز الحركات النسائية والنسوية بوصفها محركاتٍ رئيسية للجهود المستدامة الرامية إلى إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. ومن خلال البرامج القُطرية والإقليمية، بالإضافة إلى برامج تقديم المِنح التابعة لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني وصندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، دعمت المبادرة أكثر من 5,000 منظمة معنية بحقوق المرأة من خلال تقديم التمويل وبناء القدرات وتوفير المساعدة التقنية. وأفاد أصحاب المصلحة في 17 برنامجاً بأنّ المبادرة قد أسهمت في تعزيز العمل الجماعي من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. كما أشار آخرون إلى تحقيق إنجازات مستدامة تتعلق بزيادة المهارات لدى مختلف منظمات المجتمع المدني ومنظمات حقوق المرأة، وارتفاع مستوى حضورها، واستدامة الشبكات ذات القيادة الشبابية — بما في ذلك البرلمانات الشبابية — فضلاً عن تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والحكومات والمجتمع المدني بعد اختتام البرامج.

في إطار البرنامج الإقليمي لمبادرة تسليط الضوء في آسيا الوسطى، تم تعزيز التعاون الإقليمي بين منظمات المجتمع المدني العاملة على إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. ففي عام 2022، دعمت المبادرة إنشاء شبكة "راي أوف لايت" لمنظمات المجتمع المدني (Ray of Light CSO Network)، وهي أول آلية من نوعها في المنطقة، تجمع مدافعين عن حقوق الإنسان، ومجموعات نسوية، ومنظمات من المجتمع المدني في خمسة بلدان. وقد تلقت الشبكة دعماً لتيسير المشاورات الوطنية والمناقشات الإلكترونية، وأسهمت بدور محوري في تشكيل مجموعات إضافية تركز على إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك تحالف آسيا الوسطى. واليوم، لا تزال هذه الشبكة تعمل كشبكة إقليمية، وتوفر الشرعية والثقل السياسي لأعضائها، وتخلق مساحة للدعوة المشتركة إلى إجراء إصلاحات مراعية للمنظور الجنساني. وقد وصل عدد أعضائها الآن إلى 600 عضو. يواصل الأعضاء عقد المنتديات وحلقات العمل والمؤتمرات الإقليمية سواء بالحضور الشخصي أو عبر الإنترنت. كما يواصل تحالف آسيا الوسطى عمله، مستفيداً من الزخم والمهارات التي أُسِّست خلال البرنامج.

دراسة حالة النيجر

المدة : 2019 - 2023
إجمالي الاستثمار: 24.3 مليون دولار أمريكي
الوصول المباشر: 447,502 شخص
التمويل المباشر من منظمات المجتمع المدني: 8.34 مليون دولار أمريكي

الركائز

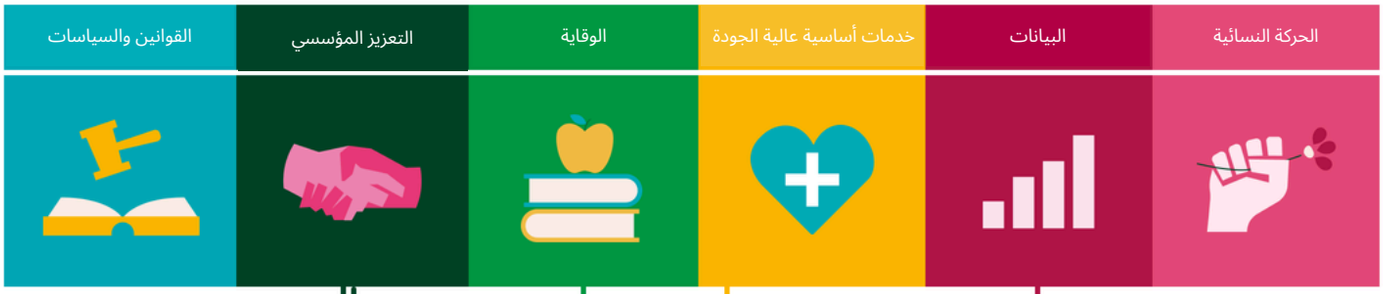

عوامل التمكين

إنّ بناء وترسيخ نظم بيانات عالية الجودة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي (نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي/ نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي +)، مدعوماً بموظفين مدربين، يضمن استمرار الإبلاغ عبر خدمات إنفاذ القانون والقضاء والخدمات الاجتماعية. وقد ساهمت الشراكة الاستراتيجية مع الوكالة الوطنية للقضاء في إضفاء الطابع المؤسسي على هذه العناصر.

ساهم التعاون مع الزعماء التقليديين ورابطتهم الوطنية طوال فترة تنفيذ البرنامج في تعزيز مشاركتهم المستمرة في تشغيل أنظمة الإحالة، والدعوة إلى مكافحة الوصم، وقيادة الحوارات داخل المجتمعات.

النهوض بنهج يشمل الحكومة بأكملها من خلال ترسيخ الاستجابات المعنية بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات ضمن الخدمات الصحية والقضائية والاجتماعية وكذلك خدمات الشرطة، مع إضفاء الطابع المؤسسي على البروتوكولات التي تركز على الناجيات وسياسة عدم التسامح إطلاقاً مع التفاوض.

ساعد الدعم التقني المستمر المقدم من وكالات الأمم المتحدة في ضمان بقاء مراكز الخدمات المتكاملة ومرافق الرعاية الشاملة تحت إدارة الحكومة.

الجدول الزمني

2019

في فعالية إطلاق البرنامج، انضم رؤساء القرى والكانتونات إلى ممثلي الحكومة ومنظمات المجتمع المدني لتأكيد التزامهم بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. تُعتبر هذه الأنشطة السبيل الأساسي لتحقيق العدالة والمساءلة فيما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات في المناطق النائية.

Effet catalytique

الأنشطة المنفذة لدعم الاستدامة خلال البرنامج

إنشاء مراكز الخدمات المتكاملة في أربع مناطق (مرادي وتاهوا وتيلابيري وزندر)

إنشاء **25** عيادة قانونية لتحسين إمكانية وصول الناجيات إلى العدالة والدعم القانوني

تعزيز وحدات حماية المرأة والقاصرات وقسم حماية القاصرات والنساء في الشرطة .

إنشاء أول نظام مؤسسي رقمي على الإطلاق في البلاد لإدارة المعلومات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي[12]

2023

Activités maintenues après la fermeture

تواصل رابطة الزعماء التقليديين في النيجر دورها كشريك في في إنهاء العنف ضد النساء والفتيات ومشاركتها في منصات التنسيق الوطنية

واصلت جميع المراكز الأربعة للخدمات المتكاملة عملها على الرغم من محدودية الموارد

تواصل **23** عيادة قانونية عملها من أصل **25**

تواصل وحدات الحماية توفير الرعاية الطبية للناجيات من الاغتصاب من خلال مركز صحي، مع تطبيق سياسة تمنع تحويل القضايا إلى عمليات الوساطة العُرفية

- استمرار التجميع الرقمي لبيانات حوادث العنف ضد النساء والفتيات في لوحات المعلومات الوطنية لإدخالها في الوقت الفعلي

2025

التأثيرات الحفازة

أنشأت منظمة أطباء العالم ومنظمة بلان إنترناشيونال مراكز إضافية للخدمات المتكاملة في منطقتي كوني وماداوا

لأول مرة في تاريخ الزعامة التقليدية في النيجر، قام بعض الزعماء التقليديين بتعيين نساء داخل محاكمهم كجهات تنسيق لمعالجة قضايا العنف القائم على النوع الاجتماعي وزواج الأطفال وتعليم الفتيات

الدروس المستفادة – ما العوامل الداعمة للاستدامة أو العراقيل التي تعترض سبيلها؟

أفاد أصحاب المصلحة باستخلاص عددٍ كبير من الدروس المستفادة والعوامل التمكينية والتحديات التي تؤثر في استدامة إعداد البرامج المتعلقة بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وشملت بعض العوامل التمكينية التي حدثت خلال البرامج ما يلي: إضفاء طابع مؤسسي على الأنشطة البرنامجية داخل الهياكل الوطنية؛ وتعزيز قدرات الجهات الفاعلة المحلية؛ وإشراك المجتمع المدني بفعالية؛ وضمان المشاركة السياسية رفيعة المستوى. كما أشار أصحاب المصلحة إلى مجموعة واسعة من العوامل التمكينية التي ظهرت بعد اختتام البرنامج، ومنها: قيام الحكومات بتخصيص ميزانيات لمواصلة العمل المتعلق بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات؛ ونقل الأنشطة إلى مجموعة محددة من أصحاب المصلحة؛ والدور المستمر لشبكات أصحاب المصلحة المتعددين في الحفاظ على الزخم. وقد أفادت الغالبية العظمى من البرامج – وعددها 28 برنامجاً — باستمرار التعاون بين العديد من أصحاب المصلحة بعد اختتام البرامج. إلا أنّ هذا التنسيق تراجع في بعض البيئات نتيجة عدم كفاية الموارد أو غياب آليات التنسيق المؤسسية. ويتطلب التنسيق المستدام أطر عمل وولايات وموارد ذات طابع رسمي.

> "تم تضمين عملية الانتقال في التصميم [للبرنامج]. فقد تم تصميم الأنشطة لتُواصِل الحكومةُ تنفيذها، استناداً إلى القدرات والمعارف الحكومية ومعرفتها بكيفية تقديمها. لم يكن ذلك تسليماً للخدمات، بل كان استمراراً لها."
>
> زميل بإحدى منظمات الأمم المتحدة في قيرغيزستان ↳

وقد أثبت الالتزام السياسي أنه عنصر حيوي لضمان استدامة إنجازات البرنامج – حيث قامت الحكومات بإدماج أنشطة برنامج "مبادرة تسليط الضوء" في الخطط والميزانيات الوطنية، وأثبتت الأنشطة والنتائج أنها أكثر مرونة وقدرة على الصمود. لذا، يجب أن يتضمّن تخطيط الاستدامة استراتيجيات مقصودة للحفاظ على الزخم وإضفاء طابع مؤسسي على المسؤولية الوطنية عن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. ويمكن أن يسهم إضفاء الطابع المؤسسي على آليات المساءلة في المجتمع المدني، مثل بطاقات الأداء المجتمعي والتقارير الموازية، في دعم الالتزامات السياسية التي تعهدت بها الحكومات أثناء تنفيذ البرامج.

كان نقص الموارد المالية أحد أكثر العوائق شيوعاً أمام الاستدامة. وقد وصف أصحاب المصلحة مدى تأثير التخفيضات في المساعدات العالمية وانخفاض الاستثمارات المحلية في الحد من استمرار الأنشطة أو توسيع نطاقها. كما أدّت ردود الفعل المناهضة والتحوّلات الاجتماعية والسياسية — بما في ذلك القوانين المقيِّدة، وتغيّر الحكومات، وما يصاحب ذلك من تحوّلات في القيادة أو تعديلات مؤسسية — إلى تقويض المكاسب طويلة الأجل في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وقد أسهم التأخّر في إعداد خطط الاستدامة ضمن دورة البرنامج في إضعاف الإنجازات لدى بعضها. وأشار بعض أصحاب المصلحة أيضاً إلى أنّ الاستدامة تأثّرت سلباً بنقص الموارد البشرية، والفجوات في القدرات التقنية، وارتفاع معدّلات دوران الموظفين في المؤسسات الوطنية. وقد اعتُبر تطوير القوى العاملة في الأجل الطويل عاملاً حاسماً للحفاظ على المعارف والخبرات المؤسسية اللازمة لمواصلة التقدّم.

تمويل جديد لإعداد البرامج المتعلقة بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات

أفادت التقارير بأنّ "مبادرة تسليط الضوء" أسهمت في تحفيز تمويلٍ جديد لإعداد البرامج المتعلقة بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك الجيل الثاني من برامج المبادرة التي تستند إلى الدروس المستفادة وتسعى إلى توسيع نطاق المكاسب.

وقد أُطلقت ستة برامج، في سياقات سابقة وجديدة (أوغندا وإكوادور وسيراليون وليبريا وزامبيا والبرنامج الإقليمي لأفريقيا).

وبالإضافة إلى ذلك، أفاد أصحاب المصلحة أنّ المبادرة قد حفزت بشكل غير مباشر تمويلاً يصل إلى حوالي 80 مليون دولار أمريكي لإعداد برامج جديدة تابعة للأمم المتحدة في مجال إنهاء العنف ضد النساء والفتيات في عشرة بلدان. ومن خلال إلهام برامج جديدة وجهات مانحة جديدة واستثمارات لاحقة، أسهمت المبادرة بشكل فعّال في ترسيخ منظومة دعم أوسع نطاقاً لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات على المدى الطويل.

استدامة استراتيجيات إصلاح الأمم المتحدة

مبادرة تسليط الضوء هي صندوق عرض تجريبي لإصلاح الأمم المتحدة. صُممت البرامج لتجاوز التدخلات الجزئية والمتفرقة والصغيرة النطاق في مجال إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، والانتقال إلى نهج شامل لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها، يوجّه العمل وفق القدرات والاحتياجات الواقعية، تحت قيادة المنسقين المقيمين للأمم المتحدة. وقد استفادت المرحلة الأولى من المبادرة من عدة استراتيجيات رئيسية لإصلاح الأمم المتحدة، وأفاد أصحاب المصلحة بتحقيق آثار دائمة ناتجة عن هذه النُهج.

أفاد أصحاب المصلحة في 18 برنامجاً أنّ وكالات الأمم المتحدة واصلت التعاون والتنسيق في مجال إنهاء العنف ضد النساء والفتيات بعد اختتام برامج "مبادرة تسليط الضوء". وفي بعض السياقات، واصلت الأمم المتحدة إعداد برامج متعددة الوكالات لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، وقد أبرز العديد من أصحاب المصلحة أنّ المبادرة قد عززت الاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين داخل الفِرق القُطرية للأمم المتحدة، وأسهمت في إعلاء الأولويات المرتبطة بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات في أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من وجود أدلة على أنّ النهُج الشاملة تؤدي إلى تحقيق نتائج أقوى وأكثر استدامة في مجال إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، فقد أفاد أصحاب المصلحة أيضاً أنّ إعداد البرامج قد شهد تراجعاً في عدة سياقات إلى ليتّخذ نماذج أكثر تجزئة أو اقتصاراً على قطاع معيّن بعد اختتام البرنامج. ويمثل ذلك فرصة ضائعة لتعزيز مكاسب المبادرة والنهوض بالتزامات إصلاح الأمم المتحدة نحو إعداد برامج مشتركة قائمة على الأدلة. وبدون حوافز وأنظمة تنفيذ قابلة للتشغيل البيني وموارد مخصّصة لاستدامة العمل المشترك، قد تميل الوكالات إلى تنفيذ برامج أحادية الوكالة — وهو مسار أسهل لكنه في النهاية أقل فعالية واستدامة نحو التحوّل.

> "عندما يسمعون أنّ الأمر يتعلق بمنظومة الأمم المتحدة بأكملها، يشعرون [الحكومة] بضرورة التكاتف كشركاء."
>
> ↳أحد الزملاء بالأمم المتحدة في ليبريا

في جميع البرامج، أثبت الدور الرقابي الاستراتيجي للمنسقين المقيمين أهميته الحيوية لتحقيق أثر دائم. وقدم أصحاب المصلحة أمثلة على كيفية قيام المنسقين المقيمين برفع قضايا العنف ضد النساء والفتيات إلى أعلى مستويات القيادة في بلدانهم. وتكتسي هذه المسألة أهمية خاصة لأنّ القضايا التي يتبناها كبار القادة تكون أقل عرضة لأن تُهمَّش أو تُهمَل بعد انتهاء البرنامج. ومع ذلك، فقد تباينت النتائج تبعاً لمستوى انخراط المنسقين المقيمين وقدرتهم على إيلاء الأولوية لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات وسط أولويات متنافسة.

أفاد بعض أصحاب المصلحة عن استمرار تقاسم التكاليف واستخدام الأطر التشغيلية المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة بعد اختتام البرامج، على الرغم من أنّ العوائق الإدارية في بعض الحالات حدّت من إضفاء الطابع المؤسسي على هذه النُهج في الأجل الطويل.

وفي العديد من البلدان، أفادت التقارير أنّ آليات الحوكمة الخاصة بالمبادرة والتي ينفذها أصحاب المصلحة المتعددون قد تطوّرت إلى منصات دائمة لدعم الحوار والتنسيق، والحفاظ على الشراكات، والتركيز على قضية إنهاء العنف ضد النساء والفتيات بعد اختتام البرامج. وقد أفاد العديد من أصحاب المصلحة أنّ نموذج الفريق المرجعي للمجتمع المدني التابع للمبادرة قد استمرّ على حاله أو نُسِخ أو عُدِّل مِن قِبل فِرق الأمم المتحدة القُطرية، ما يدل على الاعتراف بخبرة منظمات المجتمع المدني وبقيمة مسارات المساءلة التي أتاحتها هذه الهياكل.

الحفاظ على المكاسب على الصعيد العالمي

يستند صندوق "مبادرة تسليط الضوء 2.0"، الذي أُطلق في عام 2024 بوصفه صندوقاً تابعاً للأمين العام للأمم المتحدة، إلى النجاحات والدروس المستفادة من المرحلة الأولى لتوسيع نطاق الأثر، وتعزيز الشراكات، وتحفيز تمويل جديد لمسألة إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. وقد تم تطوير الصندوق من خلال تعاون واسع بين كيانات الأمم المتحدة وعملية تصميم مشترك شاركت فيها أكثر من 600 منظمة من منظمات المجتمع المدني، ويعكس نطاقه الموسّع التزاماً معززاً بنهج شامل قائم على الحقوق بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

ويُعدُّ "البرنامج عالي الأثر للقضاء على العنف" (HIVE) من البرامج المحورية في هذا الجهد، وهو برنامج مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي صُمِّم لمواصلة تقديم الدعم التقني إلى برامج "مبادرة تسليط الضوء" وتوسيع نطاق تبادل المعرفة والتواصل والتوعية على الصعيد العالمي بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. ويتمثل أحد محاور التركيز الرئيسية لهذا البرنامج في تعزيز استدامته من خلال تقديم الدعم لبناء القدرات، ونشر أدلة المبادرة والدروس المستفادة منها، وتنقيح الإطار العالمي للنتائج من أجل تحسين عملية رصد التغييرات وقياسها. إنّ الموارد التي طُوّرت في إطار المرحلة الأولى، بما في ذلك مركز التعلم لمبادرة تسليط الضوء، ومركز شاين (SHINE Hub)، ومجموعة الممارسات المبتكرة والجيدة، لا تزال تشكّل مستودعات معرفية دائمة للنهوض بإعداد البرامج المركّزة على الناجيات والقائمة على الأدلة.

الاستنتاجات

يجمع هذا التقرير رؤىً وأدلة لدعم التقدم المحرز في مجال إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، ويسعى إلى توضيح أهمية تطوير تدخلات مستدامة تحقق فوائد طويلة الأجل لصالح النساء والفتيات والناجيات.

تقدِّم "مبادرة تسليط الضوء" نموذجاً حول طريقة إعداد البرامج الشاملة والقائمة على الأدلة والمستندة إلى المبادئ النسوية في مجال إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، لتعزيز المؤسسات، وتعبئة التمويل المستدام، وتحفيز التغيير النُظُمي على نطاق أوسع.

الاستنتاج **(1)**:

حققت "مبادرة تسليط الضوء" نتائج مستدامة، ولكن استمرارها يعتمد على المزيد من الالتزام والاستثمار. فقد أفادت غالبية البرامج القُطرية والإقليمية بتحقيق إنجازات مستدامة. وتُظهر هذه الأمثلة نموذجاً للتعاون الإنمائي يبني أنظمة ومؤسسات وحركات دائمة، ويمضي قدماً في رؤية الأمم المتحدة للإصلاح.

كما يقدم هذا النموذج دليلاً على تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد (القيمة مقابل المال)، إذ تؤدي الاستثمارات القائمة على الأدلة إلى تحقيق نتائج دائمة. وعلى الرغم من هذه الآثار، ما زالت هناك تحديات قائمة، مثل محدودية الموارد المالية، وردود الفعل الاجتماعية المناهضة، وضعف الالتزام السياسي. علاوة على ذلك، لا يمكن اعتبار هذه الإنجازات أمراً مفروغاً منه. فقد تغير السياق العالمي تغيراً كبيراً منذ إطلاق المبادرة: إذ يواجه قطاع المعونة ضغوطاً متزايدة بالإضافة إلى أنّ حيّز المجتمع المدني يضيق. كما أنّ النقص الحاد في التمويل، الذي يتفاقم بفعل التباطؤ الاقتصادي العالمي وتصاعد الأزمات الإنسانية والنزاعات، يعني أنه من دون زيادة الدعم السياسي والمالي، فإنّ حتى أكثر المكتسبات متانة معرّضة لخطر التآكل.

الاستنتاج **(2)**:

عتمد إحراز تقدم طويل الأمد في مجال إنهاء العنف ضد النساء والفتيات على مجموعة متنوعة من العوامل التمكينية.

فالاستدامة لا تحدث بالصدفة، بل تأتي نتيجة استثمارات مدروسة وطويلة الأجل وتخطيط وإجراءات قائمة على الأدلة تستهدف الأسباب الجذرية للعنف ضد النساء والفتيات وعدم المساواة. وسلط أصحاب المصلحة الضوء على مجموعة متنوعة من العوامل التمكينية التي عززت الاستدامة، وحولت النظم التشريعية والمؤسسية والمجتمعية، ورسخت المسؤولية الوطنية. كما أبرز أصحاب المصلحة أنّ نموذج الحوكمة الذي تتبناه المبادرة، والذي يضع المجتمع المدني في المركز، كان عاملاً رئيسياً في تحقيق أثر دائم. وقد استمرّت علاقات الثقة التي تشكلت من خلال هذه الهياكل، مخلفة وراءها مجتمعاً قوياً من المناصرين والحلفاء لقضية إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

الاستنتاج **(3)**:

يمكن لإصلاحات الأمم المتحدة أن تدعم المساواة بين الجنسين، لكن التنفيذ على المدى الطويل يتطلب حوافز.

"مبادرة تسليط الضوء" هي صندوق عرض تجريبي للإصلاحات الإنمائية في الأمم المتحدة. ومن خلال الأسس التي تتبناها المبادرة مثل نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة"، والتعاون بين الوكالات، وإعداد البرامج المشتركة، والدور القيادي للمنسقين المقيمين، رفعت المبادرة من شأن قضية العنف ضد النساء والفتيات وأظهرت القيمة العملية لمبادئ الإصلاح القائمة على المواءمة والتنسيق والمساءلة الجماعية. كما نجحت المبادرة أيضاً في تحفيز تمويل جديد ومتنوع، بما في ذلك 84 مليون دولار أمريكي لبرامج الجيل الثاني من "مبادرة تسليط الضوء". وإنّ الأدلة المتوفرة على تعبئة الموارد المحلية في عدة بلدان توفر مزيداً من التأكيد على نجاح المبادرة في إدراج الأولويات المتعلقة بإنهاء العنف ضد النساء والفتيات ضمن جداول الأعمال الوطنية على المدى الطويل. إنّ الحفاظ على هذه النهُج ليس بالأمر السهل. فقد ذكر أصحاب المصلحة في بعض البلدان أنه بعد اختتام البرامج، عادت وكالات الأمم المتحدة إلى العمل بنهُج منفصلة قائمة على برامج فردية، بدلاً من الحفاظ على طرائق متكاملة. علاوة على ذلك، فإنّ الهياكل الإدارية والتمويلية لا توفر الحوافز اللازمة للتعاون. ويمثل إدماج المبادرة في مكتب التنسيق الإنمائي التابع للأمم المتحدة فرصة مهمة لمواصلة الدفاع عن هذه المبادئ وإدماج المساواة بين الجنسين في جدول أعمال الإصلاح الأساسي للأمم المتحدة.

التوصيات

التوصيات التالية موجّهة إلى برامج "مبادرة تسليط الضوء" ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة والحكومات ومنظمات المجتمع المدني وسائر الشركاء الملتزمين بتعزيز تحقيق المساواة بين الجنسين وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات وتحقيق التحول النسوي.

1 تصميم برامج إنهاء العنف ضد النساء والفتيات بالاعتماد على استراتيجيات استدامة تعاونية ومستنِدة إلى السياق.

- ينبغي إدماج الاستدامة في برامج إنهاء العنف ضد النساء والفتيات منذ البداية. ويُفضَّل أن تُستكمل استراتيجيات الاستدامة خلال السنة الأولى، وأن تحدَّث بصورة منتظمة. يجب أن يكون التخطيط شاملاً، وأن يضمّ منظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني وأصحاب الحقوق والناجيات والنظراء الحكوميين باعتبارهم مشاركين في التخطيط.
- ينبغي استخدام آليات التنسيق المشتركة بين المؤسسات والقطاعات لضمان عدم تفكك الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين بعد اختتام البرامج.
- يجب استخدام تحليلات المخاطر المراعية للمنظور الجنساني في تطوير الاستراتيجية بهدف تجاوز مخاطر ردود الفعل المناهضة أو تعطّل الخدمات المقدّمة للناجيات.
- يجب تصميم استراتيجيات الاستدامة مع إعطاء الأولوية لدمج الأنشطة البرنامجية ضمن الهياكل القائمة، مثل الخدمات الصحية والتعليمية التي تقودها الحكومات، لدعم الاستمرارية على المدى الطويل.
- يجب أن يتم التخطيط مع مراعاة مستوى تعبئة الموارد وتضمين أنشطة مستهدفة تركز على الشراكة، بما في ذلك اجتماعات المائدة المستديرة للجهات المانحة، من أجل تحديد فرص الاستثمارات الإضافية.

2 الاعتراف بقيادة المجتمع المدني وقدراته وشراكاته بوصفها عوامل معزّزة لتحقيق نواتج مستدامة ومحلية في مجال إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

- توفير تمويل متعدد السنوات ومرن، إلى جانب توفير الدعم التقني لمنظمات حقوق المرأة ومنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز القدرات المؤسسية وتمكين استمرار العمليات على المدى الطويل حتى في غياب التمويل.
- إضفاء الطابع المؤسسي على الهياكل المعنية بتنسيق ومشاركة منظمات المجتمع المدني داخل الحكومة أو أنظمة الأمم المتحدة بهدف تيسير التعاون طويل الأجل، ويمكن أن يشمل ذلك توسيع بعض النماذج، مثل الفريق المرجعي للمجتمع المدني.
- إعطاء الأولوية لإنتاج المعرفة بشكل مشترك مع المنظمات النسوية ومنظمات المجتمع المدني والزعماء التقليديين، من أجل ضمان إتاحة المنتجات والأدوات والموارد المتعلقة بقضية إنهاء العنف ضد النساء والفتيات بعد اختتام البرامج.

3 ضمان إيلاء تركيز قوي على المساءلة من أجل دعم بذل جهود مستدامة وشاملة ومؤثرة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

- تشجيع الحكومات على تقديم التزامات رفيعة المستوى وموثّقة علناً بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، ودعمها بموارد محلية وقوانين وسياسات وخطط عمل وطنية شفافة، مع دعم منظمات المجتمع المدني والمجتمعات لمراقبة الميزانيات الحكومية ونفقاتها.
- تعزيز قدرات مقدمي الخدمات على إجراء رصد فعّال وإعداد تقارير بشأن البنية التحتية للخدمات وأليات تقديمها، دعماً للتخطيط والتمويل والتكيّف على المدى الطويل.

4 تعظيم الشراكات مع صناع القرار والحكومات على جميع الأصعدة لدعم الزخم المستمر بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

- إنشاء آليات تنسيق بين الوزارات بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، تتجاوز الوزارة المسؤولة اسمياً عن تحقيق المساواة بين الجنسين، مع تحديد واضح للأدوار والميزانيات والولايات طويلة الأجل.
- ينبغي استخدام تحليلات الاقتصاد السياسي لتحديد القادة الداعمين وضمان مشاركتهم في الجهود المبذولة من قِبل الحكومة والمجتمع المدني والمجتمعات المحلية في وقت مبكر من مراحل تصميم البرامج والتخطيط للاستدامة. ويمكن أن تساعد المشاركة غير الحزبية في ضمان استدامة الإنجازات في ظل التغييرات السياسية أو القيادية.
- المشاركة في تصميم وتقديم برامج تدريبية وتوجيهية مستهدفة من شأنها تمكين أصحاب النفوذ من تقديم سياسات وبرامج قائمة على الأدلة بشأن إنهاء العنف ضد النساء والفتيات. كما ينبغي المشاركة في إنشاء أدوات ووحدات وموارد تخص قضية إنهاء العنف ضد النساء والفتيات من أجل دعم الاستخدام الدائم والتكيّف المستقبلي.

5 إعطاء الأولوية للنُهج الشاملة القائمة على الأدلة لإنهاء العنف، بدلاً من المشاريع المنفصلة.

- ينبغي للجهات المانحة أن تموّل نهجاً شاملاً وقائماً على الأدلة في مجال إنهاء العنف ضد النساء والفتيات، باستخدام نهج يضم جميع أطياف المجتمع والحكومة ككل ويتبنى مبدأ "وحدة العمل في الأمم المتحدة". وينبغي أن تُعطى الأولوية، في الاستثمارات، لبرامج أصحاب المصلحة المتعددين التي تشمل الحركات النسوية وتُسهم في تهيئة البيئة المؤاتية لإنهاء العنف. وعلاوة على ذلك، ينبغي للجهات المانحة تحفيز استراتيجيات إصلاح الأمم المتحدة من خلال تمويل البرامج المشتركة التي تُسهم في إحراز تقدّم عبر عدّة أهداف من أهداف التنمية المستدامة في آنٍ واحد.
- ينبغي للبرامج مواصلة توثيق المعارف وتوليفها ونشرها، وتعزيز فرص التعلّم والتعاون عبر السياقات المختلفة، وذلك بما يدعم صياغة السياسات وإعداد البرامج وأنشطة الدعوة القائمة على الأدلة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

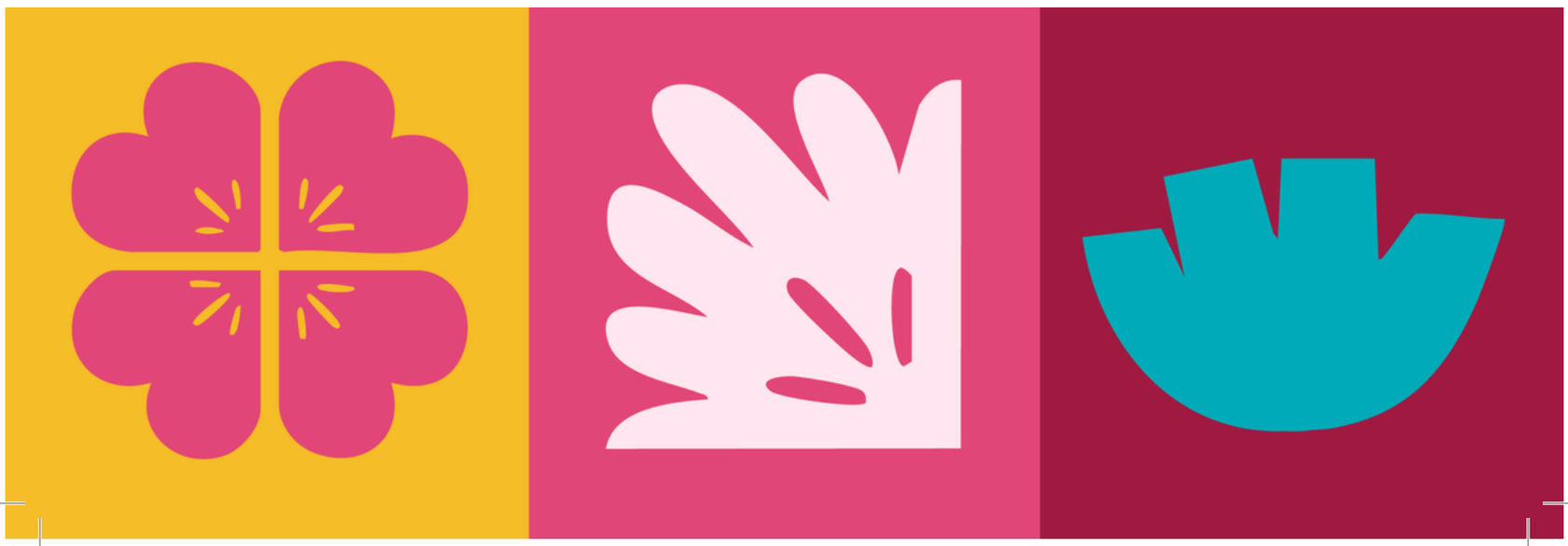

ملاحظات ختامية

1. هيئة الأمم المتحدة للمرأة **(2024)**، قاعدة البيانات العالمية بشأن العنف ضد النساء والفتيات.

2. للاطلاع على لمحة عامة كاملة على نتائج المرحلة الأولى، راجع "مبادرة تسليط الضوء **(2024)**، التقرير المرحلي السردي الختامي العالمي لمبادرة تسليط الضوء.

3. دالبرغ **(2022)**، حتمية الاستثمار: كيف يسهم التصدي للعنف ضد النساء والفتيات اليوم في خفض معدلات العنف بمرور الوقت، وتعزيز السلام والاستقرار، وتمكين الأفراد من بلوغ كامل إمكاناتهم – وكل ذلك يدفعنا نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

4. البرامج القُطرية: أفريقيا: ليبريا، ملاوي، مالي، موزامبيق، النيجر، نيجيريا، أوغندا، زمبابوي. آسيا: أفغانستان، قيرغيزستان، طاجيكستان. منطقة البحر الكاريبي: بليز، غرينادا، غيانا، هايتي، جامايكا، ترينيداد وتوباغو. أمريكا اللاتينية: الأرجنتين، إكوادور، السلفادور، هندوراس، المكسيك. المحيط الهادئ: بابوا غينيا الجديدة، ساموا، تيمور - ليشتي، فانواتو. البرامج الإقليمية: البرنامج الإقليمي لأمريكا اللاتينية، والبرنامج الإقليمي لأفريقيا، والبرنامج الإقليمي لمنطقة البحر الكاريبي، والبرنامج الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ، والبرنامج الإقليمي لآسيا الوسطى، وبرنامج الأمان والإنصاف لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. برامج تقديم المنح للمجتمع المدني: صندوق الأمم المتحدة الاستئماني في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، وصندوق الأمم المتحدة الاستئماني في بلدان مختلفة في أفريقيا، بالإضافة إلى أفغانستان وهايتي وبابوا غينيا الجديدة.

5. منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي **(2023)**، مسرد المصطلحات الرئيسية في التقييم والإدارة القائمة على النتائج من أجل التنمية المستدامة (الطبعة الثانية).

6. من بين البرامج القُطرية والإقليمية التي جرى التشاور معها والبالغ عددها **32** برنامجاً، أفاد **31** برنامجاً بتحقيق إنجازات مستدامة. كانت هايتي البلد الوحيد الذي لم يُبلِّغ عن تحقيق أي إنجازات مستدامة في السنتين التاليتين لاختتام البرامج. تمت مقابلة جهة واحدة فقط من أصحاب المصلحة لتمثيل برنامج هايتي، ما يُحتمل أن يكون قد ولّد رؤية محدودة لإنجازات البرنامج. بالإضافة إلى ذلك، واجهت البلاد تحديات كبيرة خلال هذه الفترة. وعلى هذا النحو، فإنّ عدم وجود إنجازات مبلّغ عنها لا يشير بالضرورة إلى عدم الحفاظ على استدامة النواتج.

7. مبادرة تسليط الضوء **(2025)**، لماذا تعتبر الموارد العامة المحلية ركيزة أساسية لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

8. مبادرة تسليط الضوء **(2025)**، لماذا تعتبر الموارد العامة المحلية ركيزة أساسية لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

9. مبادرة تسليط الضوء **(2023)**، التقرير السردي الختامي لمبادرة تسليط الضوء في بابوا غينيا الجديدة.

10. مبادرة تسليط الضوء **(2023)**، ملخص برنامج النيجر.

11. مبادرة تسليط الضوء، **2024**، لوحة معلومات تمويل المجتمع المدني - النيجر.

12. الدرك الوطني في النيجر هو قوة شبه عسكرية مسؤولة عن إنفاذ القانون، لا سيما في المناطق الريفية خارج نطاق اختصاص الشرطة الوطنية.

أشرف على إعداد التقرير والأنشطة ذات الصلة ونسقها كل من: إيمي بريثرتون، وآيسا بودو، وفلو كارسون، وسامو نغوينيا-تشوما، وهيران أييلي من أمانة مبادرة تسليط الضوء، وألكسندرا بيتمان وماريانا سيرفيديو من إمباكت مابر. وقد تم تمويل التقرير بفضل الدعم السخي من الاتحاد الأوروبي.

مبادرة تسليط الضوء

info@spotlightinitiative.org

spotlightinitiative.org

@GlobalSpotlight

@TheSpotlightInitiative

@spotlightinitiative